الجامعة المستنصرية / الكلية الآداب

قسم الانثروبولوجيا والاجتماع

دور القانون وأهميته

علم الاجتماع القانوني _ المرحلة الرابعة – الدراسة المسائية

زينة جسام

إن مسألة **حقوق الفرد** هي واحدة من أهم مسائل العصر الراهن وأكثرها إلحاحاً، وهي ترتدي طابعاً لا وطنياً فحسب بل عالمياً أيضاً.

والقانون هو إحدى المؤسسات الجوهرية في حياة الإنسان الاجتماعية، لولاه لأصبح الإنسان مخلوقاً مختلفاً جداً عما هو عليه.

فالقانون باعتباره مجموعة القواعد الملزمة المقترنة بالجزاء المنظمة للسلوك في المجتمع يعد ضرورة اجتماعية بالإضافة إلى كونه ظاهرة اجتماعية، إذ لا مجتمع بغير قانون ولا قانون بغير مجتمع، وهو في مهمته التنظيمية هذه يسعى إلى تحقيق التوازن بين مصالح الأفراد في سعيهم لإشباع حاجاتهم وبين مصلحة الجماعة، ولاشك أن صيغة التوازن المختارة تأتي انعكاساً للنظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السائد في المجتمع بجانب هذا فإن القانون يسعى إلى توفير الأمن والنظام في المجتمع كما يعمل على تحقيق الاستقرار في الأوضاع والمراكز توفيراً للثقة في التعامل.

وأن وسيلة القانون في تحقيق هذا التوازن هو **تقرير الحقوق والواجبات** وذلك ببيان ما يتمتع به كل فرد في المجتمع من حقوق وما يلتزم به من واجبات تسعى إلى توفير الأمن والنظام في المجتمع.

وقد شغل القانون، بوصفه ظاهرة اجتماعية، اهتمام الفلاسفة والمفكرين منذ زمن بعيد، كما اهتم به رواد علم الاجتماع في مؤلفاتهم الكلاسيكية الشمولية، وعالجه المؤرخون وفلاسفة التشريع معالجة اجتماعية مستفيضة.

ومع ذلك فإنه لم يحظ باهتمام علماء الاجتماع المحدثين بوصفه موضوعاً خاصاً للدراسة والبحث يمكن أن يشكل فرعاً خاصاً من فروع علم الاجتماع إلا في وقت متأخر من القرن العشرين حيث أصبحت الدراسة الاجتماعية للقانون تشكل الآن فرعاً خاصاً من فروع علم الاجتماع الأكاديمي تعمل على تطوير المعرفة في هذا المجال على المستويات النظرية والبحثية والتطبيقي، كما اهتم بهذا الفرع الجديد من فروع علم الاجتماع الدوائر القانونية والقضائية لما له من أهمية تطبيقية في تحسين أساليب تحقيق العدالة وترشيد السياسات التشريعية.

إن القانون لا يوجد أبدا في فراغ أو منفصلا عن البشر، فهو من صنع أو خلق الإنسان وهو الذي يعدل ويغير فيه وهو الذي يفسره ويطبقه، وهو الذي يطيعه ويلتزم به أو يخرج عليه. تلك كلها مسائل بديهية لا يشك في صحتها أو يجادل فيها أحد.

وللقانون في صورته الحالية، وبصفة خاصة في المجتمعات المركبة أو غير البدائية رجاله المتخصصون، سواء في صياغته وإصداره (المشرعون) أو في دراسته وتحليلية من حيث بنائه الخاص به ومضمونه وتفسيره، أي من حيث دراسته من الداخل (فقهاء القانون) أو من حيث تطبيقه (القضاة ورجال النيابة) أو من حيث تنفيذ أحكامه (رجال الشرطة) تلك أيضاً حقائق لا اختلاف حولها.

ولكن من الذي يصنع القانون في المجتمع؟ وما هي العوامل التي تؤدي إلى تفسير وتعديل القوانين؟ وكيف نشأ القانون أصلا؟ وما هي طبيعة المؤسسات القانونية المختلفة؟ وما هي نوعية الرجال والنساء المشتغلين بإصداره وتطبيقه وتنفيذه؟ وما نوعية العلاقات بين بعضهم البعض وبينهم وبين غيرهم من المجموعات الاجتماعية الأخرى؟ وما نوعية الملتزمين بالقانون ونوعية الخارجين عليه؟ وفي أي ظروف يلتزمون به أو يخرجون عليه؟ وما نوعية العلاقة بين القوانين وبين الأنساق الاجتماعية حيث تحدد القوانين أساليب التصرف والسلوك فيها (مثل الأسرة أو الاقتصاد أو السياسة أو الإنتاج الأدبي والفني والتربية ... الخ).

تلك جميعها أسئلة تحتاج الى أجابات عليها لا يملك المتخصص في القانون وحده أمكانية الاجابة عليها،وهي أسئلة شغلت أهتمام الكثيرين عن المفكرين منذ عرفت الانسانية أولى صور وأشكال القانون .